



كلمة

اللواء جزء بن غازي العمري

وطن نستحق العيش فيه

مع بزوغ فجر اليوم الأحد الأول من المحرم الموافق للسابع من شهر ذي القعدة من عام ألف وأربعمائة وثلاثة وثلاثين للهجرة النبوية الشريفة، تحل علينا ذكرى عزيزة، نستلهم فيها من كان له الفضل بعد الله في لم نشأت هذا الوطن وتوحيد صفه وجمع كلمته تحت راية لا إله إلا الله محمد رسول الله. ألا وهي ذكرى اليوم الوطني الثاني والثمانون، الذي نستلهم فيه أمجاد وطننا الغالي، الذي تم توحيد على يد المؤسس المغفور له بإذن الله الملك عبدالعزيز بن عبد الرحمن آل سعود.

حيث وضع اللجنة الأولى لتأسيس هذا الكيان وسار على نهجه من بعدة أبنائه البررة الميامين ليكملوا مسيرة البناء والنفاء برؤية ثاقبة وعزم لا يفتر حتى وصلنا إلى عهدنا الزاهر عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله وأدام عزه.

تحل علينا هذه الذكرى، والمملكة تنبؤا مراحل جديدة من التقدم والأزدهار، وتحقق المزيد من الأمن والاستقرار، حيث ارتكزت بلادنا الحبيبة منذ نشأتها على تطبيق الشريعة الإسلامية التي تمثل أساسا للحكم في المملكة وتشكل أبرز السمات التي جعلتها تتفرد وتتميز عن غيرها من البلدان في مجال الحكم والإدارة.

وحري بنا في هذا اليوم أن نستشعر بصدق ما كنا فيه وما وصلنا إليه، فالمنجزات تتحدث عن نفسها وأماننا العديد من الشواهد والإنجازات الحضارية التي تحققت في وقت قياسي بفضل الله عن وجل، ثم بحكمة القيادة، وعزم الرجال، وقد ارتكزت تلك الإنجازات في عدة مجالات لعل أبرزها وهو مجال الأمن والمحافظة على النظام وتوفير الراحة والأطمأن للمواطنين والمقيمين والحجاج والمعتمرين والزائرين، حتى أصبحت مملكة الإنسانية مضربا للمثل على المستوى الدولي من حيث استنباط الأمن وتحقيق الاستقرار في مختلف الأزمنة والظروف.

فالواجب علينا شكر هذه النعم، وشكر ولاه أمرنا على ما قدموه ويقدمونه من أجل رفعة شأن هذا الوطن، ومسابقة الزمن في الوصول به إلى الريادة ومصاف الدول المتقدمة في شتى المجالات، حتى أضحت وطننا نستحق العيش فيه.

وبهذه المناسبة الغالية يطيب لي أن أرفع أسمى آيات التهاني القلبية الصادقة إلى مولاي خادم الحرمين الشريفين وإلى ولي عهده الأمين وإلى سمو سيدي وزير الداخلية وسمو أمير منطقة مكة المكرمة وسمو مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية وإلى معالي مدير الأمن العام وإلى كافة الشعب السعودي النبيل، سألتا المولى جل علاه أن يديم علينا نعمة الأمن والأمان والاستقرار، وأن يحفظ قيادتنا الرشيدة ويجعلها ذخرا لنا، إنه سميع مجيب.

* مدير شرطة منطقة مكة المكرمة



عرض عسكري لرجال قوات الأمن خلال إحدى المناسبات. (عكاظ)

ضربات أمنية استباقية.. فتت الخلايا النائمة وقصمت ظهر الإرهاب

عبدالرحمن الشمراني (الرياض)

دخلت المملكة في مواجهة فبكرة مع الإرهاب ما دفعها لفرص أسلوب عسكري يختلف عما سواه في أي مكان آخر.

وعليه بدأت الدراسات الرامية إلى بث المزيد من جرعات الوسطية في كافة شرائح المجتمع، وخاصة شريحة الشباب، وعاشت البلاد بعيدة عن الأعمال الإرهابية حتى الثاني عشر من شهر نوفمبر عام ١٩٩٥م حينما وقعت عملية إرهابية تمثلت في تفجير سيارة من نوع ميتسوبيشي في شارع الأمير سلطان في حي العليا بالرياض أدى إلى مقتل ٧ وإصابة آخرين، ولاحقت أجهزة الأمن تنفيذ العملية وتمكنت من القبض عليهم وتقديمهم للمحاكمة، كما شهد عام ١٩٩٨ عملية إرهابية في مدينة الخبر، وواصلت وزارة الداخلية بناء خطتها، وتعزيز قدراتها البشرية والآلية لتخليص الوطن من عناصر الفئة الضالة، وحققت في ذلك نجاحات باهرة ربما لم تكن ظاهرة بشكل جلي حتى عام ٢٠٠٣ حينما أصدرت وزارة الداخلية أول قائمة بأسماء مطلوبين أمنيا تضم ١٩ عنصرا، ثم قائمة ٢٥، وهو ما يعتبر بداية إعلان الحرب الحقيقية على عناصر الفئة الضالة واجتثاثها في المملكة.

وزادت حدة الملاحقة الأمنية لفلول الإرهاب بعد التفجيرات الثلاثة الشهيرة في ١٢ مايو ٢٠٠٣م التي استهدفت مجمعات سكنية شرقي وشمال العاصمة الرياض وخلقت العشرات من القتلى والمصابين، وأسفرت عن القبض على عدد من العناصر إرهابية ضمن قائمة المطلوبين أمنيا، وفي التاسع من شهر نوفمبر عام ٢٠٠٣ نفذ عناصر من الفئة الضالة عملية إرهابية استهدفت مجمعا سكنيا عربي الرياض خلفت عدد من القتلى والجرحى، وواصلت أجهزة الأمن ضرباتها الاستباقية وحققت في ذلك نجاحات أنهلت دول العالم المتقدمة في هذا المضمار، ورغم تلك النجاحات الأمنية الكبيرة، نفذت عناصر الفئة الضالة عمليات إرهابية منها تفجير مبنى إدارة المرور، ومحاولة اقتحام القنصلية

أمينية ثنائية مع عدد من الدول العربية والإسلامية والصديقة تتضمن بين بونودها مكافحة الإرهاب والتعاون في التصدي له ومحاربهته.

وعلى مستوى التشريع والقضاء، تم إنشاء محكمة خاصة للنظر في قضايا الإرهاب تحت مسمى المحكمة الجزائية المتخصصة، كذلك استحدثت دائرة مختصة بهيئة التحقيق والإدعاء العام تحت مسمى «إدارة قضايا أمن الدولة» لتتولى التعامل مع مثل هذه القضايا وتوفير جميع الضمانات التي توفر للمتهمين في قضايا الإرهاب وتمويله محاكمة عادلة بما في ذلك حقهم في الدفاع عن أنفسهم وتوضيح من تثبت براءته منهم مع البدء في دراسة إصدار نظام مكافحة الإرهاب وذلك في إطار تطوير الأنظمة واللوائح ذات العلاقة بالجرائم الإرهابية وتكثيف برامج التأهيل والتدريب للجهات الأمنية المعنية بالمواجهة الميدانية المباشرة واعتماد عدد من الآليات لمكافحة عمليات تمويل الإرهاب.

إن جهود المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز حفظه الله ومنذ أن دعا إلى إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب خلال المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي عقد في الرياض عام ٢٠٠٥ بحضور وفود من أكثر من ستين دولة، توجت بان تم في مقر منظمة الأمم المتحدة في نيويورك في ٢١ شوال ١٤٣٢هـ الموافق ١٩ سبتمبر ٢٠١١م التوقيع على اتفاقية تأسيس مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بين المملكة العربية السعودية ومنظمة الأمم المتحدة بمساهمة المملكة بمبلغ عشرة ملايين دولار للتمويل في تأسيس المركز لتؤكد بأن الإرهاب لا دين له ولا يمثل الدين أو المجتمع الذي ينتمي إليه الإرهابيون. وأن المملكة من أوائل الدول تصديدا للإرهاب على مختلف الصعد محليا وإقليميا ودوليا قولا وعملا، فضلا عن أنه تأكيد على اهتمام المملكة بالمساهمة في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب كظاهرة خطيرة تتعارض مع جميع القيم والمبادئ الإنسانية والشرائع السماوية.

نجدت تجربتها في مكافحته عن طريق تنشيط الحوار من خلال المؤتمرات والفعاليات الحوارية وتقديم القيم الحقيقية للدين الإسلامي، ودعمها مبادرات إقليمية ودولية، حيث حققت التجربة السعودية في مكافحة الإرهاب نجاحات كبيرة من خلال تبني برامج فكرية وحوارية حظيت بإشادة عالمية وتمت الاستفادة منها في عدد من الدول الكبرى مشددة على مواصلة التزامها بحاربة الإرهاب بجميع أشكاله ودعمها للمجتمع الدولي في مكافحته لهذه الآفة.

كما جاء في إعلان مدريد الذي دعا إليه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ونظمته رابطة العالم الإسلامي بآسيا في ١٦ إلى ١٨ يوليو ٢٠٠٨م تأكيد المملكة على تحقيق السعادة والعدل والأمن والسلام للبشر جميعا، والسعى إلى تقوية سبل التفاهم والتعايش بين الشعوب، على الرغم من اختلاف أصولها ولوانها ولغاتها، ودعوتها إلى نشر الفضيلة بالحكمة والرفق، وتنبذ التطرف والغلو والإرهاب.

واستحضر المؤتمر الكوارث التي حلت بالإنسانية في القرن العشرين، مدركا أن الإرهاب من أبرز عوائل الحوار والتعايش، وأنه ظاهرة عالمية تستوجب جهودا دولية للتصدي لها بروح الجدية والمسؤولية والإنصاف، من خلال اتفاق يحدد معنى الإرهاب، ويعالج أسبابه، ويحقق العدل والاستقرار في العالم.

وقد وقعت المملكة على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب خلال اجتماعات مجلس وزراء الداخلية والعدل العرب المنعقدة في ٢٥ ذي الحجة ١٤١٨هـ الموافق ٢٢ إبريل ١٩٩٨م وهي الاتفاقية الأبرز التي تم إنجازها على الصعيد الأمني العربي وبهذه الاتفاقية سجل العرب سبقا بين دول العالم في اتفاقهم على مكافحة الإرهاب.

كما وقعت المملكة يوم الأحد ٣ صفر ١٤٢١هـ الموافق ٧ مايو ٢٠٠٠م على معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي وكانت أول دولة عضو في المنظمة توقع على المعاهدة، إضافة إلى توقيعها على اتفاقية مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمكافحة الإرهاب، واتفاقيات

الأمريكية، لكن ارتفاع وتيرة الضربات الاستباقية، ساهم في تفكيك الشبكات الإرهابية والخلايا النائمة، وكان آخرها تفكيك شبكات إرهابية استهدفت مواقع حيوية في جدة والرياض الشهر الماضي.

ورغم نجاح العمل الأمني في القضاء على العناصر الإرهابية، إلا أن وزارة الداخلية برعت في تأسيس مشروع فكري تمثل في لجان المناصحة عبر مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة والذي ساهم في إعادة المغرر بهم من أبناء الوطن إلى جادة الصواب، وتخليصهم من الفكر التكتفيري والإرهابي، مما أهب المجتمع الدولي واعتبر تجربة المملكة نموذجا يحتذى في هذا الجانب.

وفي مستوى المعالجة الأمنية سطر رجال الأمن إنجازات أمنية في التصدي لأعمال العنف والإرهاب ونجحوا بكل شجاعة وإتقان وإبداع بعد أن تشربوا عدالة القضية وشرف المعركة في حسم المواجهات الأمنية مع فئة البيغي والضلال فجاء أداؤهم مذهلا من خلال القضاء على أرباب الفكر الضلال أو القبض عليهم دون تعريض حياة المواطنين الغاطنين في الأحياء التي تختبئ فيها الفئة الباغية بل سجل رجال الأمن إنجازات غير مسبوقة تمثلت في الضربات الاستباقية وإفشال أكثر من ٩٥٪ من العمليات الإرهابية بفضل من الله ثم بفضل الاستراتيجية الأمنية التي وضعتها القيادات الأمنية وحازت على تقدير العالم بأسره كما سجلوا إنجازا آخر تمثل في اختراق الدائرة

الثانية لأصحاب الفكر الضلال وهم المتعاطفون والممولون للإرهاب الذين لا يقلون خطورة عن المنفذين للعمليات الإرهابية فتم القبض على الكثير منهم.

كما نجحت المملكة في عام ٢٠٠٥ في تنظيم مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب في العاصمة الرياض، الذي أثمر عن إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب، في حين أشادت دول كبرى كالولايات المتحدة الأمريكية بتجربة المملكة في مكافحة الإرهاب.

وفي مارس ٢٠٠٩م بجنيف أكدت المملكة إدارتها للإرهاب بكل صوره وأشكاله وتبنيها حملة توعية وطنية مستمرة لمحاربة الإرهاب والفكر المتطرف، وأنها من أوائل الدول التي



منشأة حكومية استهدفتها الإرهابيون.



قوات الأمن الخاصة خلال استعراض سابق في موسم الحج.